الثورة الاقتصادي
إشراف/ علي البشيري
الثلاثاء ٣٠ ذو القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٧١)
ملحق اسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء
Tue 11 Jan 2005 .. 30 /11/1425 - No ، (14671)

٦٠٠ مليون ريال لتمويل ١٨ مشروعاً زراعياً في الضالع

■ الضالع /سبأ/

بحث الأخ عبد الواحد الربيعي محافظ محافظة الضالع خلال لقائه أمس الأخ المهندس عصام لقمان المدير التنفيذي لصندوق التشجيع الزراعي والسمكي ٠ المشاريع التي ينفذها الصندوق في المحافظة وخطته للعام الجاري ٢٠٠٥م ٠

كما ناقش الاجتماع الذي حضره الأخ عبدالملك ناجي مدير عام مكتب الزراعة بالمحافظة المشاريع المعتمدة للمحافظة في مجال السدود والحواجز المائية والبالغة ١٤ مشروع بتكلفة ٤٥٠ مليون ريال ، وما تم انجازه منها والمشاريع المتعثرة والسبل الكفيلة بتسيير العمل بها وانجازها ، وناقش اللقاء ايضا المشاريع التي سيمولها الصندوق في مختلف الانشطة الزراعية في المحافظة خلال العام الجاري والبالغة ١٨ مشروعا وبتكلفة ٦٠٠ مليون ريال بتمويل حكومي ،وفي الاجتماع اشاد الأخ المحافظ بالدور الذي يقوم به صندوق التشجيع الزراعي والسمكي لخدمة اغراض التنمية الزراعية والحفاظ على المياه الجوفية وذلك من خلال التوجه نحو بناء السدود والحواجز المائية في عموم محافظات الجمهورية ٠

خلال الأعوام ٩٦ - ٢٠٠٤م

تريليون و٥٣٧ مليار ريال حجم الإنفاق الاستثماري على مشاريع التنمية في اليمن

الإصلاحات الاقتصادية تستهدف تحقيق النمو وجذب الاستثمارات وتحسين مستوى الدخل

كتب/ المحرر الاقتصادي

حققت بلادنا قفزات تنموية كبيرة خلال السنوات الأخيرة وبخاصة منذ تطبيق الحكومة برنامج الإصلاح الإقتصادي في عام ١٩٩٥م حيث أسهمت الإصلاحات السعرية في القضاء على الاختلالات المالية والحد من عجز الموازنة وتخصيص تلك الموارد لصالح الانفاق الاستثماري الذي بلغ خلال الأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٤م تريليون و٥٣٧ مليار ريال بما في ذلك النفقات الرأسمالية للوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة.

وركز الانفاق الاستثماري الحكومي على استكمال البنى التحتية من خلال إقامة الطرق التي تربط بين المدن والريف وبين المحافظات من جهة وبين بلادنا ودول الجوار من جهة أخرى بالإضافة إلى إنشاء الموانئ والمطارات والاتصالات والمدارس والمستشفيات في جميع مديريات ومحافظات الجمهورية.

إن ما حققته بلادنا من إنجازات تنموية كبيرة يشهد لها جميع الزوار من الاشقاء والاصدقاء وخصوصاً أولئك الذين زاروا اليمن في فترات مختلفة وبالتالي فقد لمسوا حجم الانجاز التنموي والاقتصادي الذي حققته بلادنا.

كما أن المشاريع الاستراتيجية الخدمية والانتاجية التي أقامتها الدولة في مختلف القطاعات تعد شاهد إثبات على حجم التطور الذي أحرزته اليمن، حيث يلمس المواطنون بأنفسهم الفوائد المتحققة من تلك المشروعات، فالطرق اختصرت لهم مئات الكيلومترات وسهلت التنقل بين المحافظات.. كما أن مشاريع الاتصالات ربطت اليمن بالعالم الخارجي.. ومشاريع المياه والصرف الصحي والكهرباء كلها شواهد حية على حجم الانجاز وبالتالي ليس بمقدور أحد أن يقلل منها مهما استمر في المغالطة والكذب.

وفي الجانب الاقتصادي فقد تمكنت اليمن بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي من وقف التدهور والقضاء على الاختلالات وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق فوائض في الموازنة العامة للدولة والسيطرة على العجز خلال العامين الأخيرين عند ٣٪ بالإضافة إلى تحقيق فائض في الموازين الكلية الخارجية.

وفي المجال النقدي فقد تمكنت بلادنا من تحقيق استقرار أسعار الصرف والقضاء على المضاربة بأسعار العملة وفي العقارات والمتاجرة والاحتكار للسلع الرئيسية بسبب انخفاض النقد الأجنبي في البنك المركزي آنذاك الذي لم يكن يغطي مستوردات بلادنا لمدة شهر واحد فقط بينما ارتفع بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى ٥,٦ مليار دولار وهذا يعزز من الثقة في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي.

وإذا كانت الإصلاحات قد نجحت في تحقيق الاستقرار فإن اليمن تحتاج للإنطلاق نحو المستقبل وذلك لن يتأتى إلا من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي مازالت قائمة ومعالجات المعوقات التي تحد من إحداث تنمية شاملة.

وتأتي الإصلاحات السعرية واصلاح الأجور وإعادة الهيكلة ومراجعة القوانين المالية والضريبية والجمركية في صدارة الأولويات وذلك من أجل القضاء على الاختلالات القائمة وبالذات في ظل استمرار الدعم الذي يذهب لصالح فئة محدودة فقط، بينما لم تستفد منه الشريحة الفقيرة وهذا ما يؤكد أن الدعم لم يكن فاعلا في تحقيق الهدف الاجتماعي وبالتالي فإن التركيز يجب أن يكون على شبكة الأمان الاجتماعي التي أسهمت في الفترة الأخيرة في التخفيف من الفقر والحد من البطالة سواء عبر مرتبات الضمان النقدية التي تصرف عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لأكثر من ٦٥٠ ألف أسرة أو عبر المشروعات والتمويلات التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تمويل الصناعات الصغيرة.

إن الإصلاحات الاقتصادية كما أكدت الحكومة هي حزمة متكاملة وشاملة تستهدف أولا وأخيرا إنعاش الاقتصاد وجذب الاستثمارات إلى اليمن وتحسين مستوى الدخل والحد من البطالة.. بل إن التباطؤ في تنفيذها سيكون الكارثة بعينها.

أبعاد اقتصادية

هل نريد الاستثمار.. أم لا؟

□ هل نحن جادون في اجتذاب الرساميل المحلية والعربية والاجنبية للاستثمار في بلادنا أم لا..؟

اذا كانت الاجابة بنعم.. فهل وفرنا البيئة الاستثمارية المناسبة؟ هل البنى التحتية مكتملة او مؤهلة؟ وهل السياسات الاقتصادية مناسبة وهل البيئة المؤسسية سلسة وشفافة وهل القضاء عادل ونزيه..؟

أسئلة عديدة تدور في ذهن كل مستثمر يأتي الى اليمن.. وقبل ان يتخذ قرار الاستثمار يبحث عن اجابات شافية ومقنعة عن تلك التساؤلات..

قضية الاستثمار شغلت بالي كثيرا، ودائما ما اتساءل كغيري.. لماذا تأتي اليمن في ذيل قائمة الدول المتلقية للتدفقات الاستثمارية؟ رغم انها تمتلك الكثير من المزايا يأتي في مقدمتها الموقع الاستراتيجي وموارد هائلة مطمورة في باطن الارض بينما نجحت الكثير من البلدان الصغيرة التي ليس لها موارد ومزايا تذكر ودائما ما تأتي الاجابة بأن الادارة المترهلة والتباطؤ في البت في القضايا امام المحاكم ونقص البنى التحتية تأتي في صدارة قائمة المعوقات.

ولو نظرنا الى حجم الاستثمار العربي والاجنبي في اليمن البالغ ١١٦ مليار ريال خلال الفترة ٩٢-٢٠٠٣م مايعادل ٦٢٧ مليون دولار فسنجد انها لاتساوي شيئا امام التدفق الاستثماري لدولة مثل سنغافورة التي تفوق الدول العربية مجتمعة.. ما يشير الى ضعف البيئة الاستثمارية ليس في بلادنا فحسب ولكن على مستوى الوطن العربي.

علي محمد البشيري

وبالرغم من ان الاستثمارات الاجنبية قد ارتفعت في السنوات الاخيرة وخصوصا بعد تطبيق بلادنا لبرنامج الاصلاح الاقتصادي حيث زادت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٦م الى ١٩١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م الا ان المؤشرات تظهر انها تراجعت بنسبة كبيرة قد تصل الى اكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٤م وهذا يشير الى ان الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر على الاستثمار اما بالسلب أو الايجاب.

واذا كنا جادين فعلا في جذب الاستثمارات الاجنبية فعلينا ان نتحرك نحو استكمال البنى التحتية وبخاصة الكهرباء التي تحتاج الى استثمارات كبيرة وبامكاننا توفيرها من مواردنا الذاتية او عبر الاقتراض.. كما ان الاستمرار في اصلاح جهاز القضاء ضرورة لتهيئة البيئة الاستثمارية.. والاصلاحات هنا يجب ان تركز على آليات التقاضي والتي تتسم ببطء شديد فهناك العديد من القضايا تتوه في دهاليز المحاكم لسنوات مع ان حلها قد يستغرق بضعة ايام وبالتالي فان استمرار التباطؤ في البت في القضايا قد يجهض الجهود الحكومية في استقطاب الاستثمارات.. خصوصا وان هناك تجارب مريرة للعديد من المستثمرين مع القضاء.

ثم ان هناك قضية اخرى تتعلق بأولئك النفر من البشر الذين ليس لهم عمل سوى تطفيش المستثمرين، حيث ان سعي أولئك للدخول في شراكة مع مستثمرين جادين تحت مبرر الحماية فقط أي بدون شراكة حقيقية يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري في بلادنا.. وهؤلاء بحاجة الى ردع من قبل الحكومة بل والضرب بيد من حديد تجاه كل من يحاول عرقلة المستثمرين او الاساءة الى المناخ الاستثماري.

كما ان الادارة بحاجة الى ثورة للقضاء على الروتين والفساد فالادارة سبب رئيسي في تخلفنا بل وفي تراجع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية وفي تعثر الكثير من المؤسسات الانتاجية والخدمية، وبالتالي فان الامر يتطلب سرعة استكمال الاصلاحات الادارية للقضاء على الفساد الاداري..

ان نجاحنا في اجتذاب الرساميل الاجنبية يتوقف على مدى قدرتنا على حل كافة المعوقات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية وبدون ذلك سنظل كمن يحرث في البحر..!

في افتتاح الندوة الدولية حول التتبع والجودة للأسماك

د/ مجور: نسعى لرفع معدلات الإنتاج السمكي إلى ٧٠٠ ألف طن

هلال: حضرموت تنفذ برنامجاً متعدد الأغراض لجذب الاستثمارات السمكية

المكلا/ محمد قاسم المفلحي

أكد الدكتور علي محمد مجور وزير الثروة السمكية أن القطاع السمكي في بلادنا حقق نجاحات كبيرة وتطورات واسعة خلال السنوات الماضية على صعيد فتح الاستثمار وإقامة المشروعات السمكية الرائدة ذات الإنتاجية العالية والجودة العالمية مما جعل هذا القطاع واعدا ورافدا للاقتصاد الوطني.

وأشار الأخ الوزير في كلمته الافتتاحية للندوة الدولية حول التتبع والجودة وحماية البيئة السمكية التي بدأت أعمالها أمس بمدينة المكلا وتستمر ثلاثة أيام وينظمها مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعية (الفاو) إلى أن قطاع الاسماك يحقق انتاجا سنويا يصل إلى ٢٥٠ ألف طن في العام وقد تضاعف ثلاث مرات ونصف عما كان عليه عام ١٩٩٠م.

مشيرا إلى أن أكثر من ٥٠٠ ألف فرد في الجمهورية يستفيدون مباشرة من هذا القطاع إذ يوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل بينها ٧٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد و٣٠ الفا في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها.

وقال وزير الثروة السمكية إن حجم الصادرات السمكية بلغ ٧٠ ألف طن في العام ٢٠٠٤م توزعت في أسواق البلدان العربية والاتحاد الأوروبي وبقيمة بلغت نحو ٢١٠ ملايين دولار.

فيما بلغت الزيادة في حجم الاستثمارات السمكية في هذا القطاع أكثر من ٤٠ منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث الحديدة وعدن وحضرموت بشكل رئيسي بينها ٢٣ منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوروبي.

ونوه الأخ الدكتور علي محمد مجور بأن بلادنا تسعى وخلال السنوات القادمة إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ ألف طن وإلى إعادة هيكلة الصادرات السمكية ليصبح مركز الثقل فيها يميل لصالح منتجات القيمة المضافة.

■ د.علي محمد مجور

■ عبدالقادر هلال

مؤكدا أن الوزارة ومن خلال هذه الندوة العلمية المهمة التي تضم نخبة من الباحثين والعلماء والمهتمين بجودة المنتجات السمكية تتطلع بآمال كبيرة في الخرج بأساليب جديدة متطورة ومعايير أكثر فعالية بجودة المنتجات السمكية.

وبعد ذلك ألقى الأخ عبدالقادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت كلمة أكد فيها أن حضرموت تنفذ حاليا برنامجا متعدد الأغراض للبنى التحتية لقطاع الثروة السمكية وتهيئة الأجواء المناسبة للاستثمار حيث يجري حاليا تنفيذ أكبر ميناء سمكي في الجمهورية في مدينة الشحر الساحلية، إلى جانب افتتاح المشروع الاستراتيجي شركة أسماك اليمن خلال العام الجاري.

فيما ستشهد المحافظة خلال العامين القادمين تنفيذ وبناء ثاني معهد سمكي على مستوى الوطن وهو المعهد البحري بمديرية الشحر إلى جانب اسهامات واهتمامات كلية العلوم البحرية بجامعة حضرموت في مجال البحوث الأكاديمية إلى جانب إنشاء مركز لعلوم البحار في حضرموت.

ودعا محافظ حضرموت الجميع لمتابعة نتائج هذه الندوة العلمية التي ستسهم في وضع العديد من المقترحات التي من شأنها الحفاظ على الجودة السمكية ليوليها المجلس المحلي أهمية لترجمتها على الواقع في التعامل مع الشركات والاستثمار الخاص والصيد التقليدي ووفقا لبرنامج الاصلاحات الاقتصادية.

كما ألقى الأخ الدكتور محمد سيف عبد الله كلمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) استعرض فيها الأهمية التي تكتسبها هذه الندوة المتعلقة بالتتبع للإنتاج السمكي والمقرونة بحماية البيئة البحرية لضمان استدامة العطاء للأجيال القادمة.

منوها بأن اختيار محافظة حضرموت في الجمهورية اليمنية لعقد هذه الندوة هو دليل على الاهتمام الذي يوليه مركز انفوسمك لمناطق الإنتاج السمكي الفاعل في الوطن العربي.

من جانبه قال الأخ عبداللطيف بلكوش رئيس مركز ملعومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) أن هذه الندوة تندرج في إطار الأنشطة التي ينفذها المركز والصندوق المشترك للسلع الأساسية الممول لهذه الندوة cfcوستعالج مواضيع مهمة تتمحور حول تطبيق نظام التتبع في الصناعات السمكية والتشريعات والقوانين المتعلقة به والجودة وسلامة المنتجات السمكية وحماية البيئة وتربية الأحياء البحرية في المنطقة العربية.

معيدا إلى الأذهان أن البرلمان الأوروبي صادق على القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٣م حول التشريعات المنظمة للقطاع الغذائي والمصادر المرتبطة بسلامة المنتجات الغذائية الذي يعطي مكانة مهمة لمفهوم التتبع ويجعله إجباريا وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في مطلع هذا الشهر ٢٠٠٥م وأن قطاع الأسماك هو بين هذه القطاعات الغذائية التي ضمها القانون.

وتركزت محاور الندوة على تتبع الجودة من البحر والتشريعات الجديدة حول تتبع الجودة للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وتتبع الجودة لمنتجات البيئات المائية والمعايير العالمية للغذاء والمسرد البريطاني للبيع بالتجزئة وملصقات التصنيف الايكولوجي للأغذية البحرية صيانة المصائد السمكية وتغذيتها.

وقد أقيم على هامش الندوة صباح أمس معرض للشركات العاملة في المحافظة والوطن الذي اشتمل على أجنحة لمعروضاتها وأخرى سياحية وفلكلورية للتراث في حضرموت إلى جانب تقديم عدد من الرقصات من التراث البحري.

اختتام دورة تدريبية حول مكافحة غسيل الأموال

كتب/ أحمد الاسد

□ اختتمت أمس بصنعاء فعالية الدورة التدريبية الخاصة بالجوانب القانونية والاجرائية لمكافحة غسيل الاموال والتي نظمها المركز اليمني للتوفيق والتحكيم على مدى ثلاثة ايام من ٨-١٠ يناير الجاري بمشاركة نحو خمسين متدرباً يمثلون القطاع المصرفي اليمني بشقيه البنوك وشركات التأمين وشركات اخرى ذات العلاقة بمكافحة غسيل الأموال.

وفي تصريح لـ«الثورة الاقتصادي» اوضح الاخ/ شاهر الصالحي امين عام المركز بأن الدورة قد استهدفت توعية الكوادر المصرفية بوسائل مكافحة غسيل الاموال والتعاطي معها وفقا للجوانب القانونية والاجرائية المتعاقبة بهذا المجال والتي تؤطرها مقتضيات قانونية وطنية واقليمية ودولية ومنها صدور قانون غسيل الاموال اليمني الذي صدر عام ٢٠٠٣م.

مشيرا الى انه تم استعراض بعض جوانب القصور الذي تضمنها القانون اليمني لغسيل الاموال وكافة الجوانب الايجابية التي تميز بها في مواكبة المتغيرات الاقليمية والدولية في هذا الاطار باعتبار ان غسيل الاموال من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي اصبحت مرتبطة بما يسمى بالارهاب وتحظى باهتمام كبير من الجهات المعنية الاقليمية والدولية وبالتالي نأمل إقامة دورات مماثلة مستقبلا لتوعية الكوادر المصرفية بوسائل مكافحة غسيل الاموال.

هذا وفي ختام الدورة تم توزيع الشهادات على المشاركين.

بحث تطوير التعاون التجاري والزراعي بين اليمن والولايات المتحدة

■ عدن /سبأ/

استعرض الأخ محمد عمر بامشموس رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن خلال لقائه أمس جويان نبسلي خبيرة التدريب الدولي في برامج التدريب الدولي الامريكي البرنامج المتكامل في الادارة الزراعية والسلامة الغذائية والأمن الاغذائي ٠

وفي اللقاء الذي حضرة نائبا رئيس الغرفة للشؤون التجارية والصناعية بحث الجانبان التسهيلات التجارية المتبادلة في المجال التجاري والزراعي وعلى وجه الخصوص مادة القمح والمنتجات الزراعية والسلعية الأخرى المتعلقة بهذا الجانب بين رجال الاعمال والتجار اليمنيين والجهات المعنيه في الولايات المتحده الامريكية بهدف توطيد وتطوير علاقات التعاون التجاري والزراعي المتبادل في مجال الاستيراد والتصدير بين البلدين الصديقين٠

من جانبها اعربت الخبيرة الدولية عن استعداد وزارة الزراعة الامريكية تقديم برنامجا خاصا يشمل دورات تدريبية للمتخصصين في مجال الادارة الزراعية والسلامة الغذائية والرعي والاغذية الحيوانية والأمن الغذائي التي ستقام في امريكا لفترة تمتد من اسبوع إلى ثلاثة اسابيع للاستفادة من التقنية الزراعية والانتاج الزراعي في بلادنا٠

خلال شهر ديسمبر الماضي:

١,٦ مليار ريال قيمة الصادرات عبر ميناء عدن

■ عدن/سبأ/

صدر عبر ميناء عدن خلال شهر ديسمبر الماضي من العام المنصرم ٢٠٠٤م ١٥ الفا و ٨٦٣ طنا من المنتجات اليمنية شملت الاسماك والعطور والحلويات إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

وأوضح الأخ يحيى شرف الكبسي مدير عام جمرك ميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بان قيمة الصادرات المذكورة للشهر نفسه بلغت ٥ ملايين و ٣٩٩ الفا و ٥١٢ دولارا وبما يعادلها من العملة الوطنية مليار و ٦ ملايين و ١٨٩ الف ريال٠٠ واشار إلى ان اجمالي الإيرادات وفوائد الضرائب المتنوعة المحصلة خلال شهر ديسمبر الماضي بلغت مليارا و ٧٧٠ مليونا وبنسبة زيادة بلغت ٦٤٪ للفترة المقابلة لها من العام الماضي ٢٠٠٣م في حين بلغ اجمالي الايرادات الفعلية التي حققها جمرك ميناء عدن خلال الشهر نفسه من اجمالي المبلغ المذكور مليار و ١٤٢ مليوناً و ٦٠٠ الف ريال وبزيادة قدرها ٤٢٪ من الفترة المقابلة لها من العام ٢٠٠٣م.

واضاف:إن ارصفة المعلا استقبلت ٢٧٩ الفاً و ٥٤٥ طنا من القمح والارز والسكر ومواد البناء للشهر المذكور وبزيادة ١٢٪ من حجم الواردات للفترة المقابلة لها في حين بلغ اجمالي عدد الحاويات التي افرغت بضائع متنوعة ٩٥٦حاوية افرغتها ٢٦ باخرة تجارية وصلت ميناء عدن خلال شهر ديسمبر الماضي من العام المنصرم.

ورشة لتنمية الفئات الفقيرة بتعز

■ تعز/ سبأ/

بدأت أمس بالمعهد الوطني للعلوم الادارية بتعز فعاليات ورشة العمل الخاصة بتنمية الفئات الفقيرة والدمج الاجتماعي ، وتهدف الدورة التي تنظمها منظمة ديا الفرنسية على مدى ثلاثة أيام وبمشاركة ٢٥ مشاركا من المجالس المحلية بمديريات القاهرة والظفر وصالة إلى اكساب المشاركين المعلومات المتعلقة بمفاهيم التنمية الاجتماعية ومظاهرها ، ومفهوم المشاركة المجتمعية، والعلاقة بين تنمية الفئات الفقيرة وتنمية المجتمع وكذلك مفهوم الدمج الاجتماعي وواقع حياة الفئات الأشد فقرا ومشكلاتها بالاضافة إلى أسباب الفقر ومواجهته في اطار برامج التنمية ودور المجالس المحلية في التنمية٠

من جهة اخرى دشن بالمركز الثقافي للتنمية والتاهيل بالمحافظة ورشة العمل الخاصة باعداد مرشدين ومرشدات في مجال صحة البيئة والتي تنظمها منظمة ديا الفرنسية لمدة ثلاثة ايام وبمشاركة ١٦ مشاركا ومشاركة من الفئات الأشد فقرا الساكنين في منطقتي زيد الموشكي وسوق الجملة بتعز وذلك في إطار برنامج مكثف يستمر لمدة عشرة أشهر بهدف تخريج مرشدات ومرشدين في المناطق المستهدفة بحيث يكونوا قادرين على القيام بالتوعية الصحية والبيئية في اوساط المستهدفين.